ظرفُ المكانِ يقع خبراً عن الجثة ، نحو : « زَيْدٌ عندك » وعن المعنى نحو : « القتالُ عندك » وأما ظرف الزمان فيقع خبراً عن المعنى منصوباً أو مجروراً بفى ، نحو : « القتالُ يَوْمَ الجمعة ، أو فى يوم الجمعة » ولا يقع خبراً عن الجثة ، قال المصنف : إلا إذا أفادَ نحو : « الليلةَ الهِلالُ ، وَالرُّطَبُ شَهْرَىْ رَبِيعٍ » فإن لم يُفِدْ لم يقع خبراً عن الجثة ، نحو : « زَيدٌ اليَوْمَ » وإلى هذا ذهب قوم منهم المصنف ، وَذهب غير هؤلاء إلى المنع مطلقاً ؛ فإن جاء شىء من ذلك يُؤَوَّل ، نحو قولهم : اللَّيْلَةَ الهِلالُ ، وَالرُّطَبُ شَهْرَىْ رَبِيعٍ ؛ التقدير : طلوعُ الهِلالِ الليلةَ ، ووُجُودُ الرُّطَبِ شَهْرَىْ رَبِيعٍ ؛ هذا مذهب جمهور البصريين ، وذهب قوم — منهم المصنف — إلى جواز ذلك من غير شذوذ [لكن] بشرط أن يفيد(١) ، كقولك : « نحن فى يَوْمٍ طَيِّبٍ ، وفى شهر كذا » ،

---

(١) هنا أمران يحسن بنا أن نبينهما لك بيانا واضحاً ؛ الأول : أن الاسم الذى يقع مبتدأ ، إما أن يكون اسم معنى كالقتل والأكل والنوم ، وإما أن يكون اسم جثة ، والمراد بها الجسم على أى وضع كان ، كزيد والشمس والهلال والورد ، والظرف الذى يصح أن يقع خبراً ، إما أن يكون اسم زمان كيوم وزمان وشهر ودهر ، وإما أن يكون اسم مكان نحو عند ولدى وأمام وخلف ، والغالب أن الإخبار باسم المكان يفيد سواء أكان المخبر عنه اسم جثة أم كان المخبر عنه اسم معنى ، والغالب أن الإخبار باسم الزمان يفيد إذا كان المخبر عنه اسم معنى ، فلما كان الغالب فى هذه الأحوال الثلاثة حصول الفائدة أجاز الجمهور الإخبار بظرف المكان مطلقاً وبظرف الزمان عن اسم المعنى بدون شرط إعطاء للجميع حكم الأغلب الأكثر ، ومن أجل أن الإخبار بالظرف المكانى مطلقا وبالزمان عن اسم المعنى مفيد غالباً لا دائماً ، ومعنى هذا أن حصول الفائدة ليس بواجب فى الإخبار حينئذ ، من أجل ذلك استظهر جماعة من المحققين أنه لا يجوز الإخبار إلا إذا حصلت الفائدة به فعلا ، فلو لم تحصل الفائدة من الإخبار باسم الزمان عن المعنى نحو « القتال زمانا » أو لم تحصل من الإخبار باسم المكان نحو « زيد مكانا » ونحو « القتال مكانا » لم يجز الإخبار ، وإذن فالمدار عند هذا الفريق من العلماء على حصول الفائدة فى الجميع ، والغالب أن الإخبار باسم الزمان عن الجثة لا يفيد ، وهذا هو السر فى تخصيص الجمهور هذه الحالة بالنص عليها .

وإلى هذا أشار بقوله : « وإن يُفِدْ فأخْبِرَا » فإن لم يفد امتنع ، نحو : « زَيْدٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ » .

* * *

وَلاَ يَجُوزُ الاِبْتِدَا بِالنَّكِرَهْ مَا لَمْ تُفِدْ : كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَهْ(١)

وَهَلْ فَتًى فِيكُمْ ؟ فَمَا خِلٌّ لَنَا ، وَرَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا(٢)

= الأمر الثانى : أن الفائدة من الإخبار باسم الزمان عن اسم الجثة تحصل بأحد أمور ثلاثة ؛

أولها : أن يتخصص اسم الزمان بوصف أو بإضافة ، ويكون مع ذلك مجرورا بفى ، نحو قولك : « نحن فى يوم قائظ ، ونحن فى زمن كله خير وبركة » ولا يجوز فى هذا إلا الجر بفى ، فلا يجوز أن تنصب الظرف ولو أن نصبه على تقدير فى .

وثانيها : أن يكون الكلام على تقدير مضاف هو اسم معنى ، نحو قولهم : الليلة الهلال ، فإن تقديره : الليلة طلوع الهلال ، ونحو قول امرىء القيس بن حجر الكندى بعد مقتل أبيه : اليوم خمر ، وغداً أمر ، فإن التقدير عند النحاة فى هذا المثل : اليوم شرب خمر .

وثالثها : أن يكون اسم الجثة مما يشبه اسم المعنى فى حصوله وقتا بعد وقت ، نحو قولهم : الرطب شهرى ربيع ، والورد أيار ، ونحو قولنا : القطن سبتمبر ، ويجوز فى هذ النوع أن تجره بفى ، فتقول : الرطب فى شهرى ربيع ، والورد فى أيار — وهو شهر من الشهور الرومية يكون زمن الربيع .

(١) « لا » نافية « يجوز » فعل مضارع « الابتدا » اعل بحوز « بالنكرة » جار ومجرور متعلق بالابتدا « ما » مصدرية ظرفية « لم » حرف نفى وجزم وقلب « تفد » فعل مضارع مجزوم بلم ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود على النكرة « كعند » الكاف جارة لقول محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، وعند ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وعند مضاف و « زيد » مضاف إليه « نمرة » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب مقول القول المحذوف ، وتقدير الكلام : وذلك كائن كقولك عند زيد نمرة .

(٢) « هل » حرف استفهام « فتى » مبتدأ « فيكم » جار ومجرور متعلق =

وَرَغْبَةٌ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ ، وَعَمَلْ بِرٍّ يَزِينُ ، وَلْيُقَسْ مَا لَمْ يُقَلْ[1]

الأَصْلُ فى المبتدأ أن يكون معرفة[2] وقد يكون نكرة ، لكن بشرط أن تُفِيدَ ، وَتَحْصُلُ الفائدةُ بأحد أمور ذَكَرَ المصنفُ منها ستةً :

— أحدها : أن يتقدم الخبر عليها ، وهو ظرف أو جار ومجرور[3] ، نحو : « فِي

= بمحذوف خبر المبتدأ « فما » نافية « خل » مبتدأ « لنا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر « ورجل » مبتدأ « من الكرام » جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لرجل « عندنا » عند : ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وعند مضاف والضمير مضاف إليه .

(١) « رغبة » مبتدأ « فى الخير » جار ومجرور متعلق به « خير » خبر المبتدأ « وعمل » مبتدأ ، وعمل مضاف و « بر » مضاف إليه « يزين » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على عمل ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « وليقس » الواو عاطفة أو للاستئناف ، واللام لام الأمر ، يقس : فعل مضارع مجزوم بلام الأمر ، وهو مبنى للمجهول « ما » اسم موصول نائب فاعل يقس « لم » حرف نفى وجزم وقلب « يقل » فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على ما ، والجملة من الفعل المبنى للمجهول ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب صلة .

(٢) المبتدأ محكوم عليه ، والخبر حكم ، والأصل فى المبتدأ أن يتقدم على الخبر ، والحكم على المجهول لا يفيد ، لأن ذكر المجهول أول الأمر يورث السامع حيرة ؛ فتبعثه على عدم الإصغاء إلى حكمه ، ومن أجل هذا وجب أن يكون المبتدأ معرفة حتى يكون معيناً ، أو نكرة مخصوصة . ولم يجب فى الفاعل أن يكون معرفة ولا نكرة مخصصة ؛ لأن حكمه — وهو المعبر عنه بالفعل — متقدم عليه البتة ؛ فيتقرر الحكم أولا فى ذهن السامع ، ثم يطلب له محكوما عليه أياً كان ، ومن هنا تعرف الفرق بين المبتدأ والفاعل ، مع أن كل واحد منهما محكوم عليه ، وكل واحد منهما معه حكمه ، ومن هنا تعرف أيضاً السر فى جواز أن يكون المبتدأ نكرة إذا تقدم الخبر عليه .

(٣) مثل الظرف والجار والمجرور الجملة . نحو قولهم : قصدك غلامه رجل ، فرجل مبتدأ مؤخر ، وجملة « قصدك غلامه » من الفعل وفاعله فى محل رفع خبر مقدم ، والمسوغ للابتداء بالنكرة ، هو تقديم خبرها وهو جملة ، واعلم أنه لابد — مع تقديم =

الدَّارِ رَجُلٌ » ، و « عِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَةٌ »[١] ؛ فإن تقدم وهو غير ظرف ولا جار ومجرور لم يجز ، نحو : « قَائِمٌ رَجُلٌ » .

الثانى : أن يتقدَّمَ على النكرة استفهام[٢] ، نحو : « هَلْ فَتًى فِيكُمْ ؟ » .

الثالث : أن يتقدَّمَ عليها نَفْىٌ[٣] ، نحو : « مَا خِلٌّ لَنَا » .

= الخبر وكونه أحد الثلاثة : الجملة ، والظرف ، والجار والمجرور — من أن يكون مختصاً ، وذلك بأن يكون المجرور أو ما أضيف الظرف إليه والمسند إليه فى الجملة مما يجوز الإخبار عنه ، فلو قلت : فى دار رجل رجل ، أو قلت : عند رجل رجل ، أو قلت : ولد له ولد رجل — لم يصح .

(١) النمرة — بفتح النون وكسر الميم — كساء مخطط تلبسه الأعراب ، وجمعه نمار .

(٢) اشترط جماعة من النحويين — منهم ابن الحاجب — لجواز الابتداء بالنكرة بعد الاستفهام شرطين ، الأول : أن يكون حرف الاستفهام الهمزة ، والثانى : أن يكون بعده « أم » نحو أن تقول : أرجل عندك أم امرأة ؟ وهذا الاشتراط غير صحيح ، فلهذا بادر الناظم والشارح بإظهار خلافه بالمثال الذى ذكراه ، فإن قلت : فلماذا كان تقدم الاستفهام على النكرة مسوغا للابتداء بها ؟ فالجواب : أن تذكرك بأن الاستفهام إما إنكارى وإما حقيقى ، أما الاستفهام الإنكارى فهو بمعنى حرف النفى ، وتقدم حرف النفى على النكرة يجعلها عامة ، وعموم النكرة عند التحقيق هو المسوغ للابتداء بها ، إذ الممنوع إنما هو الحكم على فرد مبهم غير معين ، فأما الحكم على جميع الأفراد فلا مانع منه ، وأما الاستفهام الحقيقى فوجه تسويغه الحقيق أن المقصود به السؤال عن فرد غير معين يطلب بالسؤال تعيينه ، وهذا الفرد غير المعين شائع فى جميع الأفراد ، فكأن السؤال فى الحقيقة عن الأفراد كلهم ، فأشبه العموم ، فالمسوغ إما العموم الحقيقى وإما العموم الشبيه به .

(٣) قد عرفت مما ذكرناه فى وجه تسويغ الاستفهام الابتداء بالنكرة أن الأصل فيه هو النفى ؛ لأن النفى هو الذى يجعل النكرة عامة متناولة جميع الأفراد ، وحمل الاستفهام الحقيقى عليه لأنه شبيه بما هو بمعنى النفى ، فالوجه فى النفى هو صيرورة النكرة عامة .

ـــ الرابع : أن تُوصَفَ[1] ، نحو : « رَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا » .

الخامس : أن تكون عاملة[2] ، نحو : « رَغْبَةٌ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ » .

السادس : أن تكون مُضَافَةً ، نحو : « عَمَلُ بِرٍّ يَزِينُ » .

هذا ما ذكره المصنف فى هذا الكتاب ، وقد أنهاها غيرُ المصنفِ إلى نَيِّفٍ وثلاثين موضعاً [وَأَكْثَرَ من ذلك[3]] ، فذكر [هذه] السِّتَّةَ المذكورَةَ .

---

(١) يشترط فى الوصف الذى يسوغ الابتداء بالنكرة : أن يكون مخصصاً للنكرة، فإن لم يكن الوصف مخصصاً للنكرة ـــ نحو أن تقول : رجل من الناس عندنا ـــ لم يصح الابتداء بالنكرة ، والوصف على ثلاثة أنواع ؛ النوع الأول : الوصف اللفظى ، كمثال الناظم والشارح ، والنوع الثانى : الوصف التقديرى ، وهو الذى يكون محذوفا من الكلام لكنه على تقدير ذكره فى الكلام ، كقوله تعالى (وطائفة قد أهمتهم أنفسهم) فإن تقدير الكلام: وطائفة من غيركم ، بدليل ما قبله ، وهو قوله تعالى (يغشى طائفة منكم) والنوع الثالث : الوصف المعنوى ، وضابطه ألا يكون مذكوراً فى الكلام ولا محذوفا على نية الذكر ، ولكن صيغة النكرة تدل عليه . ولذلك موضعان ؛ الموضع الأول : أن تكون النكرة على صيغة التصغير ، نحو قولك : رجيل عندنا ؛ فإن المعنى رجل صغير عندنا ، والموضع الثانى : أن تكون النكرة دالة على التعجب ، نحو « ما » العجبية فى قولك : ما أحسن زيداً ، فإن الذى سوغ الابتداء بما التعجبية وهى نكرة كون المعنى : شىء عظيم حسن زيداً ، فهذا الأمر الواحد ـــ وهو كون النكرة موصوفة ـــ يشتمل على أربعة أنواع .

(٢) قد تكون النكرة عاملة الرفع ، نحو قولك : ضرب الزيدان حسن ـــ بتنوين ضرب ؛ لأنه مصدر ـــ وهو مبتدأ ، والزيدان : فاعل المصدر ، وحسن : خبر المبتدأ ، وقد تكون عاملة النصب كما فى مثال الناظم والشارح ؛ فإن الجار والمجرور فى محل نصب على أنه مفعول به للمصدر ، وقد تكون عاملة الجر ، كما فى قوله عليه الصلاة والسلام « خمس صلوات كتبهن الله فى اليوم والليلة » ومن هذا تعلم أن ذكر الأمر الخامس يغنى عن ذكر السادس ؛ لأن السادس نوع منه .

(٣) قد علمت أن بعض الأمور الستة يتنوع كل واحد منها إلى أنواع ، فالذين=